الفصل الثانى

الحركة الصهيونية
رؤية براجماتية للدين

تلقفت الصهيونية السياسية الأفكار الدينية اليهودية، ووجدت فى مكوناتها أداة هامة وفاعلة لشحن وتعبئة قطاعات مؤثرة من اليهود المتدينين، فليس هناك ما هو أكثر تأثيراً فى النفس المكلومة، ولا أشد وقعاً فى الأرواح المعذبة، والمهانة على مدى قرون وقرون، من التلويح بالمهمة المقدسة الملقاة على عاتقها، وبفكرة «الخلاص» و«العودة» إلى أرض «اللبن والعسل»، والبلاد الموعودة التى وهبها الرب لهم.

وليس بخافٍ أن قادة الحركة الصهيونية السياسية الكبار (من هرتزل إلى بن جوريون) كانوا أصحاب مواقف سلبية من الدين، وبعضهم كان واضح الإلحاد؛ فهم لا يؤمنون به ولا بمضامينه «الأسطورية»، وقد رد «بن جوريون» على سؤال وجهه إليه «موشى بيرلمان»، نصه: «هل تؤمن بالله؟» فقال: «لا أستطيع أن أقول إننى أشارك معظم أصدقائى الورعين عقيدتهم»، معلناً رفضه لما احتوته التوراة بشأن «تصوير الله فى صورة مادية»، «مثال ذلك تلك الفقرات التى مثلته وهو يتكلم أو يُوَّجهُ له الكلام»، وهو يرفض ما جاء متناقضاً فى النصوص المقدسة (من وجهة نظره)، والتى تتعارض مع قوانين الطبيعة... «وعلى ذلك فليس فى وسعى أن أتقبل هذا الأمر على أنه سجِّلٍ حقيقى لما حدث[1]»

وحتى حينما لجأ «بن جوريون» للتفاعل مع الاتجاهات الدينية فى

(١) فى أحاديث مع «موشى بيرلمان»، «بن جوريون يستعيد الماضى»، بدون مترجم، القاهرة بدون دار نشر، ١٩٦٦، ص٢٦٢.

إسرائيل، لم يكن دافعه فى ذلك إيمان أو عقيدة، وإنما أملى هذا السلوك اعتبارات «براجماتية» بحتة؛ فقد برر تقديم تنازلات لما أسماه «السلطة الدينية» مثل منحهم حق النظر فى الأحوال الشخصية مقدماً سببين (دنيويين تماماً)، أولهما: «أن الحكومات التى رأستها كانت جميعها حكومات ائتلافية تضم ممثلين عن الأحزاب الدينية، وكان علىَّ أن أمنحهم بعض الامتيازات فى بعض المجالات، حتى أحصل على مساندتهم فى مجالات أخرى كنت أعتبرها أكثر أهمية»، والثانى: «أنا لم أعتبر أن مسائل الأحوال الشخصية تستحق أن يكون لها الأولوية على غيرها»[1]. وقد أكد «بن جوريون»، فى غير مرة «أننى كنت مصمماً على أن تكون (إسرائيل) دولة دنيوية تحكمها حكومة دنيوية لا سلطة دينية، وحاولت أن أبعد الدين عن الحكم وعن السياسة بقدر المستطاع، ولقد تكللت محاولتى بالنجاح فيما يتعلق بالدولة، فإسرائيل هى دولة دنيوية ليس لرجال الدين فيها أى سلطة». ومع هذا فقد كان «بن جوريون» مدركاً للخطر الكامن خلف القبَّعة والزى الأسود واللحية الطويلة، فهو يعرف أنه «لسوء الحظ» لم ينجح «فى إبعاد الدين عن السياسة بشكل كامل، فالأحزاب الدينية لا تزال قائمة فى إسرائيل، كشىء «مُنَفِّر» خلفته المؤتمرات الصهيونية التى كانت تعقد فى الفترات التى سبقت قيام الدولة»[2].

ولذلك فإن الصهيونية السياسية، وإزاء إدراكها لأهمية وحيوية العنصر الدينى الكامن فى النفس اليهودية، والتى نمت فى المعازل «الجيتو» على امتداد أحقاب طويلة، استخدمت خليطاً من العقيدة والبُعد السياسى، واستغلته بذكاء وحنكة، لعزل العناصر التى كانت تدعو إلى «الاندماج» فى مجتمعات التواجد اليهودى من جهة، ولضرب فكرة «الخلاص المسيحانى» النقِّية، والتى كانت تربط بين هذه الفكرة وبين «التدخل الإلهى» المباشر كشرط لإنجازها، من جهة أخرى. فمن وجهة نظر «بن جوريون» فإن العقيدة

(١) المصدر نفسه، ص: ٢٦٣.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٦٦.

اليهودية هى «التعبير القومى»* عن تطلع «الشعب اليهودى» لتحقيق غاياته الوطنية، ذلك أنه «لا تتمثل العقيدة اليهودية فى الإيمان بالتوحيد ووجود إله فحسب، ولكن يلازمها دوافع (قومية) وإقليمية هى التى أدت إلى ارتباط اليهود ارتباطاً روحياً عميقاً بأرضهم القديمة حتى أثناء وجودهم فى المنفى، ينبع من المظهر (القومى) والإقليمى الذى يلائم عقيدتهم»(١).

«لقد كانت فكرة «الخلاص» تتغذى على الشعور الذى ظل سائداً بين اليهود، حتى نهاية القرن الماضى (بل ويسود بعضهم حتى يومنا هذا)، بأن الإقامة خارج إسرائيل، هى بمثابة إقامة فى المنفى أو فى ملجأ مؤقت»(٢).

لقد اندمج الدين بسبب من وعى الحركة الصهيونية بأهميته، فى صلب برامجها وخططها السياسية، وتشعبت تداخلاته بحيث أصبح من الصعب الفصل بين الدين والسياسة فى أحيان متعددة؛ بل إن الدين ـ على الرغم من الادعاءات العلمانية لقادة الحركة الصهيونية ـ أصبح فى صلب دعاويها السياسية، ذلك أن «الفلسفة الصهيونية لا يمكن أن تقوم إلا بالاستناد إلى الدين الموسوى»، حسبما يقرر ناثان وينستوك Nathan Win Stock فى كتابه «الصهيونية ضد إسرائيل» Le Sionisme Contre Israel، «فإذا ما ألغينا مفهوم «الشعب المختار» وفكرة «أرض الميعاد» فإن أساس الصهيونية سينهار، ولهذا السبب تستمد الأحزاب الدينية قيمتها من التواطؤ مع الصهيونيين الذين لا يؤمنون بالدين، فالحزب الاجتماعى الديمقراطى (المابای) هو الذى قرر، بناء على توجيه «بن جوريون»، تدريس الدين كمادة إجبارية فى البرامج الدراسية، ولم تقرر ذلك الأحزاب الدينية»(٣).

* لابد من ملاحظة المغالطات العميقة الكامنة فى استخدام هذه المفاهيم، فلا اليهود «شعب واحد»، متجانس، متحد السمات، ثابت الصفات على مر حقب التاريخ، ولا الحركة الصهيونية العنصرية حركة «تحرر قومى» بأى معنى من المعانى.

(١) المصدر نفسه، ص: ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٧٣.

(٣) روجيه جارودى، ملف إسرائيل: دراسة للصهيونية السياسية، بدون مترجم، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٣، ص: ٨٦.

وهكذا فخلال فترة مخاض الكيان الوليد الذى تم الإعلان عنه فى ١٥ مايو ١٩٤٨، اصطرع فى أوساط التكتلات اليهودية اتجاهان أساسيان:

الأول: يمثله قطاع ملموس فى أوساط التيارات السياسية الصهيونية (الخالصة) إذا صح التعبير، والذى كانت منطلقاته تميل إلى منازع علمانية، تخشى من عواقب التسليم بدور أكبر لدعاة تديين المجتمع، وترى فيهم جنوحاً إلى الارتدادية، والرجعية الفكرية، والتقليدية الكهنوتية، التى تنتمى إلى ماضٍ سحيق، مقبضٍ ومزرٍ ينبغى الخلاص منه، فلقد كانوا يعتقدون - مثلما عبر «بن جوريون» - أن «الحياة لو تركت لحاخامات اليهود لظلوا حتى الآن كلاباً ضالة فى كل مكان، يضربهم الناس بالأقدام، ويحتمى اليهود من أقدام الأغلبية الساحقة لهم فى كل مكان بأحلام العودة إلى أرض الميعاد والأجداد، وانتظار المسيح الذى سيهبط عليهم من السماء لينقذهم، ويقوم لهم بكل العمل، بينما هم يصلون الفجر والعشاء ويبكون ليلاً ونهاراً»[١].

والثانى: وتمثله القيادات البراجماتية العملية، وعلى رأسها «بن جوريون»، (أيضاً)، والتى كانت مع تسليمها بالتقويم السابق لدور دعاة التدين التقليديين، كانت تتقبل التسليم بدور ما للحركات الدينية ودعاتها، دور لا يقود المجتمع ولكنه يسهم فى حشده خلف الراية الصهيونية، ولا يعرقل توجهاتها أو يعوق خططها الاجتماعية والاقتصادية لكنه يخدم برامجها السياسية، ويحشد من خلفها قطاعات عريضة من «الجماهير المؤمنة»، التى مَثَّلَ الدين، وكان لا يزال يمثل، مرتكزاً أساسياً لفهم علّة الوجود، ومرجعية للتعامل مع معطيات الحياة... كان الدين فى عرف هذه القيادات هو «وسيلة مواصلات فقط ينبغى أن نبقى فيها بعض الوقت لا كله»[٢].

وانتصر الاتجاه الثانى، وتم التوصل - مع الاتجاهات الدينية - إلى ما

(١) د. رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية فى إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، رقم (١٦٨)، الكويت، يونيو ١٩٩٤، ص: ٥٤.

(٢) المصدر نفسه.

عُـرف باسـم اتفـاق «الوضع الراهـن»، أو «الأمـر الواقع»، أو مـا أطلق عليـه اتفاقية الـ «Statuse Que».

ومضمـون هـذه الاتفـاقية تضـمنته رسالة أرسـلها «ديفيد بن جوريون» ـ عام ١٩٤٧ ـ حينما كان يحتل موقع رئيس الوكالة اليهودية، إلى قيادات حزب «أجودات يسـرائيل»، أعلن خلال سطورها تعهد قيادات الحركة الصهيونية بمجموعة من الالتزامات ذات الطبيعة الدينية، تمثلت فى ضمان الدولة لعدة مطالب للأحزاب الدينية من أهمها:

١ ـ تعترف الدولة بالقضاء الدينى فى قضايا الزواج والطلاق الخاص باليهود من مواطنى الدولة أمام المحاكم الربانية (الحاخامية)، وتلتزم هذه المحاكم بالحكم وفقاً لأحكام «الهالاخاه»*.

٢ ـ فى القضـايا الأخرى المرتبطة بالأحوال الشـخصية يتم الالتـزام بأحكام «الهالاخاه» ويتم الأخذ بها أمام المحاكم المدنية.

٣ ـ تمنح الدولة «الحاخامية الرئيسية» صلاحيات لتحديد وتشكيل هذه المؤسسة التى تدعمها الدولة مادياً...

٤ ـ تمنح الدولة فى المجـال المحلى صـلاحيـات لتحـديد وتشكيل هذه المؤسسة التى تدعمها الدولة مادياً...

٥ ـ تهتم الدولة بالتعليم الدينى، وتقيم شبكة من المدارس الرسمية الدينية.

٦ ـ تنشئ الدولة وزارة حكومية للأديان، لها ميزانية خاصة للخدمات الدينية.

٧ ـ تُشَـرِّعُ الدولة قـوانين تسـتمـد من الشـريعـة الدينيـة فيمـا يخـتص بالسبت والأعياد والكشيروت (الطعام الشرعى).

٨ ـ يتم إنشاء حاخامية عسكرية تكون لها صلاحيات فى مجال الجيش[١].

* الهالاخاه: الشريعة اليهودية.

(١) المصدر نفسه، ص: ٣٧.

لقد مثلت اتفاقية الـ (Statuse Que) نوعاً من حل وسط مقبول للطرفين، بموجبها تم منح الاتجاهات الدينية نوعاً من الشرعية والاعتراف، فى مقابل إطلاق يد الاتجاهات (العلمانية) ـ أو الصهيونية السياسية ـ فى إدارة شئون الدولة. وكان من جرّاء هذه الاتفاقية أن تبدت ملامح دينية عديدة فى الكثير من سمات الدولة الوليدة، فنجمة داوود السداسية وألوان العلم «الأبيض والأزرق السماوى» وهى ألوان «شال الصلاة»، (الطالوت)، والاستخدام المكثف للمسميات والرموز ذات الطابع الدينى... إلخ، كلها كانت تعبيرات عن هذا المعنى، ورغم ذلك فإن الأمر لم يخل ـ عموماً ـ من صراعات علنية أو مكتومة، ولا انتفت منه الضربات «تحت الحزام»، أو محاولات «لى الذراع» من طرف فى مواجهة الطرف الآخر، غير أن أبرز رموز التأثير الدينى على «دولة إسرائيل» كان فى مجال التشريع «الذى يقوم فى أساسه على الدين، وليس على أى طابع اجتماعى آخر، فلمؤسسات القضاء والحاخامية مكانة رفيعة كمؤسسات حكومية رسمية، وصلاحياتها مطلقة فى مجال الأحوال الشخصية». لقد حظى «الأرثوذكسيون» (فى هذا السياق) بمكاسب مذهلة»[1].

ومنذ عام ١٩٥٥ قُننت العلاقة بين حزب «المابای»، القائد للدولة والأحزاب الدينية، ولمدة ٢٢ عاماً متواصلة على أساس هذه الاتفاقية، وحتى حينما انفكت عرى هذا الائتلاف ظلت الاتفاقية نفسها هى الأساس المعمول به فى التحالف الجديد، الذى تم بين الاتجاهات الدينية والاتجاهات الصهيونية اليمينية، (تكتل الليكود) عام ١٩٧٧.

كذلك كان الخوف من حسم هذه المسألة، مسألة وضع الدين فى علاقته بالدولة، تحسباً للمخاطر المحتملة على تماسك العناصر الداخلية لها، فى ظل عداوات وحروب مستمرة مع الوسط المعادى المحيط، هو أحد العناصر الدافعة لتأجيل مهمة إصدار دستور يحدد ـ بشكل قاطع ـ الملامح الرئيسية

(١) المصدر نفسه.

لتوجهات الدولة، حتى الآن.

غير أن هذا الأمر لم يحل دون الاستدعاء المستمر، من القيادات الصهيونية السياسية للتراث الدينى التوراتى، باعتباره أداة مُجَرَّبة وناجحة فى جلب المهاجرين والأموال والمساعدات، من اليهود والمتعاطفين معهم فى شتى أرجاء المعمورة، ولم تُثن «ديفيد بن جوريون»، الذى كان يستهدف عبور «المرحلة الحاخامية» فى التراث اليهودى بشتى السبل، عن أن يُصَرِّحَ بأن «خلود إسرائيل يرتبط باثنتين: دولة إسرائيل والتوراة»[1]؛ لكنه مع ذلك كان يتحرك وفى ذهنه تصور مبنى على الاعتقاد بأن دور الدين فى المجتمع الإسرائيلى، سيتجه إلى الاضمحلال التدريجى، فانتعاشه، حسب تصورٍه يرتبط بظروف حياة اليهود فى الشتات، والتى تعرضوا فيها لمحن وأزمات عديدة، كان الدين خلالها وسيلتهم للمقاومة والبقاء، والنزاع بشأن قضايا لها أبعاد دينية سيصبح «أقل حدة مع مرور الزمن، مثله مثل الكثير من المشكلات التى تواجه إسرائيل، وبمرور الزمن سيتضاءل الأثر الذى يستطيع المتطرفون أن يتركوه فى نفوس خصومهم، ويصبح ضعيفاً للغاية»[2].

لكن نبوءة «بن جوريون» السابقة خانها التوفيق هذه المرة؛ فلا النزاع الدينى اضمحل، ولا تضاءل الأثر المترتب عليه، والذى استطاع المتطرفون من غلاة الصهاينة واليهود أن يتركوه فى نفوس الخصوم، بل تزايدت وتيرة نمو الاتجاهات الدينية (صهيونية وغير صهيونية)، (معتدلة) ومتطرفة، حتى أصبح لها ـ فى بعض الأحيان ـ الكلمة الحاسمة فى تقرير مصير الحكم وتوجهات السلطة، وفى تحديد من يقبض على مقاليد الأمور فى إسرائيل، وهى ـ بسطوتها المتزايدة تلك ـ تمنع حتى الآن، إقرار دستور الدولة نتيجة الخلاف حول تعريف طبيعتها الأيديولوجية، وتثير العقبات حول قضية «من هو اليهودى» وتحافظ على الانشقاقات الحادة فى المجتمع، وعلى الفوارق بين

(١) المصدر نفسه، ص:٥٣.

(٢) موشى بيرلمان، مصدر سبق ذكره، ص:٢٦٧.

الأشكيناز والسفارديم، حفاظاً على مصالحها ونفوذها المتزايدين دوماً، والمتطورين باضطراد، والأخطر من هذا، أن القوى الدينية اليهودية، قد خدمتها طبيعية العملية الانتخابية وطريقة إدارتها، بصورة لم تكن فى الحسبان؛ فنظراً لأسلوب الانتخاب بالقائمة النسبية المعمول به فى الدولة الصهيونية، أصبح لهذه القوى ـ التى كانت ضعيفة فى بداية الأمر، ولا تشكل قيمةً تُذكر ـ القدرة على التحكم فى مسار العملية الانتخابية ونتائجها برمتها، فهى مثلت «عنصر الجسم» السياسى بين (اليمين) و«اليسار) الصهيونيين، وتمكن البعض من دهاقنة الحاخامات ـ اعتماداً على ذلك ـ من التدخل لتحديد من الذى يقبض على مقاليد السلطة، الأمر الذى سمح بإطلاق لقب «صانع الملوك» على واحد منهم، «الحاخام شاخ»، بكل ما يعنيه وما يستدعيه هذا اللقب من مفاهيم ومن معانٍ.

وفى مقابل هذا الدور، استطاعت الاتجاهات الأرثوذكسية «ابتزاز الدولة» للحصول على منافع وخدمات متزايدة الحجم والقيمة، وباضطراد وانهالت ملايين الدولارات على مؤسساتها ومراكزها التعليمية، التى أضحت مع مرور الوقت، «دولة داخل الدولة»، تصوغ طبيعة «إسرائيل» وتبنى صورتها المستقبلية. ثم كانت الخطوتان الحاسمتان فى هذا السياق:

الأولى: امتداد النفوذ الدينى إلى داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ذاتها، ممثلة فى الحاخامية العسكرية من جهة، وفى المعاهد الدينية ـ العسكرية، التى يُجند عبرها طلاب المدارس الدينية، (اليشيفوت)، من جهة أخرى.

والثانية: انتشار الوباء الاستيطانى، الذى تصاعدت وتيرته مع انفتاح شهية اليمين الصهيونى لابتلاع الأراضى المحتلة عقب وصوله إلى السلطة فى انتخابات عام ١٩٧٧، وبروز الدور «الريادى» أو «الطليعى» الذى لعبته العناصر الدينية، والأصولية بالذات، من خريجى المدارس التلمودية، ودور تنظيم «جوش إيمونيم» الأصولى المتطرف، على وجه الخصوص، هذا الدور

المدعوم بشدة من قبل الاتجاهات اليمينية المتطرفة داخل الحركة السياسية الصهيونية، أدى إلى انتعاش الحركة الدينية، وتنامى طموحها لكى تلعب دوراً شديد الوضوح فى رسم مجريات السياسة فى إسرائيل، بعدما لم يعد يقنعها دور المحرك من خلف الستار.

ويكاد كل المحللين يجمعون على أن وقائع حرب ١٩٦٧ بنتائجها التى لم تكن فى الحسبان، والتى جعلت إسرائيل بضربة ساحقة غير متوقعة الأثر، تضع يدها الشرهة على مساحات هائلة من الأراضى العربية، المعتبرة ضمن الحدود التوراتية لـ «أرتز يسرائيل» الكاملة، هى اللحظة الفاصلة فى سياق نمو الأصولية فى إسرائيل... وربما فى المنطقة أيضاً.

لقد اكتملت الدائرة إذن، وتحققت النبوءة، وأعاد الحاخامات إمساك أعنّة الأحداث من جديد. ودانت السيطرة لهم بعد عقود من الاستبعاد، ومحاولات الإزاحة، وحق لهم أن يقولوا مقالة أحدهم: «رب إسرائيل يلعب لصالحنا مجدداً».

■■■

«إن هذه البلاد لنا، ولا توجد هنا أية مناطق عربية، أو أراضٍ عربية، بل أراضى إسرائيل... تراث الآباء الخالد، وهى ـ فى جميع حدودها الواردة فى التوراة ـ تابعة للحكم الإسرائيلى»!.

الحاخام «كوك» الابن